

هل الدول المغاربية فعلا آمنة ؟

الرباط 27/07/2010

هل الدول المغاربية بلدان آمنة ؟

تستأنف برلين إطلاق مناقشات حول مشروع قانون لإدراج المغرب والجزائر وتونس في قائمة الدول الآمنة ، وتعيد برلين إطلاق مناقشات حول مشروع قانون لتسجيل المغرب والجزائر وتونس على قائمة بالبلدان الآمنة - سيسمح هذا القانون لألمانيا ، دون الحاجة إلى تبرير الرفض ، برفض طلبات اللجوء للأشخاص من مواطني هذه الدول على وجه السرعة وبشكل منهجي.

الهدف هو أن تكون قادرة على إعادتهم بسهولة أكبر إلى بلدهم الأصلي. تم تقديم هذا المشروع ، الذي صاغته وزارة الداخلية الألمانية وصدقت عليه الحكومة ، إلى كل من الدوائر الألمانية (Bundestag و Bundesrat) لاعتماده ، وفي عام 2016 ، تم اقتراح مشروع قانون مماثل من قبل المستشار الألمانية أنجيلا ميركل ، واعتمدها البوندستاغ (مجلس النواب). لكن في مارس 2017 ، رفض البوندسرات (مجلس الشيوخ) ذلك بفضل تعبئة Die Linken (يسار) و Die Grünen (الحزب الأخضر Die Grünen). ولم يتلق المشروع الأغلبية اللازمة

يعيق هذا الإجراء احترام الحق في اللجوء (اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين) وينتقص عن المبدأ الأساسي الذي يتطلب دراسة فردية لكل طلب لجوء في ضوء واقع الاضطهاد والوضع الفردي.

في المغرب لا يمكن إنكار الجهود المبذولة لإرساء الديمقراطية واحترام الحقوق الأساسية ، لكن دون أن تكون جزءاً من الممارسة الحالية والموحدة.

بعض فئات السكان المغاربة مستهدفة بشكل خاص ، خاصة أن الأشخاص قد يتعرضون للاضطهاد أو المقاضاة بسبب الهوية الجنسية أو التعبير عن هويتهم الجنسية (المادة. 489 من القانون الجنائي المغربي) ، كما تم التأكيد عليه في تقرير المجلس المدني ضد جميع أشكال التمييز ، في القسم "التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية والتعبير الجنساني"

قرار الحكومة الألمانية يأتي بالكاد بعد شهر من الأحكام الصارمة ضد متشددى حراك في منطقة الريف بشمال المغرب. حيث أصدرت المحاكم المغربية أحكامًا مشددة جدًا تصل إلى 20 عامًا في السجن ضد المتظاهرين السلميين لهذه الحركة الاجتماعية (حراك الريف) .

في هذا السياق من مهاجمة الحقوق الفردية والحرمان المنهجي تقريديًا من الحق في محاكمة عادلة ، يعتبر إدراج المغرب على قائمة ما يسمى بالبلدان الآمنة ، نتساءل عن ماهية التصميم النهائي للحكومة الألمانية ، وتدين GADEM هذه المناورات السياسية ، وكذلك مشاريع الحكومة الألمانية التي تهدف إلى الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة الهجرة و اللجوء ، و نشير إلأن حق اللجوء يجب ضمانه للجميع ، ووفقًا لاتفاقية جنيف لعام 1951 ، وبغض النظر عن بلد المنشأ.

يدعو GADEM الأحزاب السياسية التقدمية في ألمانيا وأماكن أخرى ، وكذلك منظمات الدعم للأشخاص في الهجرة وطالبي اللجوء ، للتعبير عن رفضهم لهذا القانون وتشكيل أنفسهم ر ضد اعتماده في البوندستاغ والبوندسرات .

1
-
<http://prometheus.ma/report-of-the-civil-council-of-fight-for-all-the-forms-of-discrimination>